

## ظاهرة التنغيم في التراث العربي

هايل محمد طالب

### 1- ملخص :

**التنغيم** في أبسط تعريف له هو موسيقى العبارة أو الجملة، التي تتلون بتلون هذه الظاهرة (التنغيم) في التراث العربي بعدما ادّعى كثير من الدارسين أن تراثنا لم يعرف هذا النوع من الدراسة، وسأقتصر في هذا البحث على دراسة جهود النحاة وعلماء التجويد.

### 2- مقدمة: (قضية التنغيم في التراث):

تثير مسألة التنغيم في التراث خلافاً كبيراً بين الدارسين المعاصرين، حيث انقسمت آراؤهم في ذلك إلى قسمين؛ فذهب قسم من الباحثين إلى أن العرب لم يتناولوا هذه الظاهرة ولم يدرسوها ولم يلتفتوا إليها، ومنهم الأستاذ الدكتور تمام حسان على ما عرّف عنه من دقة وتمهّل في الحكم، عندما ذهب في كتابه "مناهج البحث في اللغة" إلى القول: إن العربية الفصحى لم تعرف هذه الدراسة في قديمها، وإن القدماء لم يسجلوا لنا شيئاً عن هذه الظاهرة<sup>(1)</sup>، مستخدماً أسلوب النفي الجازم، وهي مسألة لنا فيها وجهة نظر أخرى.

ويذهب براجستراسر في كتابه "التطور النحوي" إلى مثل ذلك، ولكنه يقصر نفيه، في تناول هذه الظاهرة في التراث، على النحويين والمقرئين القدماء دون أهل التجويد والأداء حيث يقول: "إننا نعجب كل العجب من أن النحويين والمقرئين القدماء لم يذكروا النغمة ولا الضغط أصلاً، غير أن

\* مدرس في قسم اللغة العربية - جامعة البعث - سورية.

(1) أنظر: د. تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب 1979: ص 197-198.

أهل الأداء والتجويد رمزوا إلى ما يشبه النغمة في إجابة مسألة كيف حال العربية الفصحى في هذا الشأن<sup>(1)</sup>.

والذي يشير التساؤل في قول براجستراسر هو فصله الحاد بين المقرئين القدماء، وأهل الأداء والتجويد. وكذلك فصله الحاد بين المقرئين وأهل التجويد من جهة، وبين النحويين من جهة ثانية مع أننا نعلم أن أغلب النحويين، القدماء خاصة، كانوا قراء وأهل أداء.

والأستاذ محمد الأنطاكي ينفي إشارة النحاة في كتبهم إلى هذا الجانب عندما يقول: "إن قواعد التنغيم في العربية قديماً مجهولة تماماً، لأن النحاة لم يسيروا إلى شيء من ذلك في كتبهم..."<sup>(2)</sup>.

وإن كنا لا نرى ما يراه الأستاذ الأنطاكي، من أن النحاة لم يسيروا إلى هذه الناحية، فإننا نقول: إن عدم إشارة كتب النحاة إلى هذه الظاهرة، لا يعني أن الحديث عنها غير موجود في كتب التراث الأخرى، لا سيما تلك المتعلقة بالدرس الصوتي القرآني.. ولكننا قد نتفق مع الأستاذ الأنطاكي في مسألة أن علمائنا لم يحددوا قواعد محددة ضمن بحث واحد يجمع قواعد تنغيم العربية.

والقسم الثاني من الآراء التي تناولت مسألة التنغيم في التراث، هي آراء لباحثين معاصرين ترى أن القدماء أدركوا هذا الجانب، إذ توجد إشارات في كتبهم توحى إلى ذلك، وإن لم يكن لها حاكم من القواعد، ومن ممثلي هذا القسم الدكتور أحمد كشك في كتابه "من وظائف الصوت اللغوي" فقد خصص فصلاً في كتابه المذكور لدراسة التنغيم على أنه ظاهرة نحوية<sup>(3)</sup> يقول فيه: "وقد اهتم العرب، وإن لم يربطوا ظاهرة التنغيم بتفسير قضاياهم اللغوية، وهم وإن تاه عنهم تسجيل قواعد لها، فإن ذلك لم يمنع من وجود خطرات ذكية لمآحة تغطي إحساساً عميقاً بأن رفض هذه الظاهرة تماماً أمر غير وارد، وإن لم يكن لها حاكم من القواعد..."<sup>(4)</sup>.

ثم يعرض د. كشك أمثلة تراثية تؤيد ما ذهب إليه، والحق أن دراسة الدكتور كشك وإن كانت أفردت لتناول التنغيم من زاوية نحوية، حيث فسر بعض الأبواب النحوية معتمداً على فهمه للتنغيم، فإنها تعد من الدراسات الرائدة في إطار دراسة التنغيم.

ويذهب الأستاذ عبد الكريم مجاهد في ثنايا حديثه عن الدلالة الصوتية والصرفية عند ابن جني، إلى أن ابن جني قد أدرك هذا الجانب ويرى أنه "بذلك يظهر فضل ابن جني بجلاء ووضوح، ويثبت أنه قد طرق باب هذه الموضوعات التي تعتبر من منجزات علم اللغة الحديث، وبذلك تحفظ له أصالته ومساهمته"<sup>(5)</sup>.

(1) أنظر: براجستراسر: التطور النحوي للغة العربية، القاهرة 1929: ص 46-47.

(2) أنظر: محمد الأنطاكي: دراسات في فقه اللغة العربية، دار الشرق العربي، بيروت، ط4، بلاط: 197.

(3) أنظر: أحمد كشك: من وظائف الصوت اللغوي محاولة لفهم صرني ونحوي ودلالي، القاهرة ط2 1997: 52 وما بعدها.

(4) المرجع السابق نفسه: 57-58.

(5) أنظر: د. عبد الكريم مجاهد عبد الرحمن، الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جني، مجلة عالم الفكر، العدد (26) آذار 1982 السنة الرابعة: 79.

الملاحظ في قول الأستاذ مجاهد أنه جعل من التنغيم أحد منجزات علم اللغة الحديث، وهذا أمر مخالف لطبيعة اللغة، إذ لا يمكن أن تكون الظاهرة اللغوية منجزاً يخترع في عصر ما، بل هي نتاج تطور زمني طويل، لا يمكن أن يُحدَّ بعصر معين.

فالتنغيم ظاهرة موجودة في اللغة، ثم جاءت اللسانيات الحديثة لتوصفها. ودليلنا على ذلك أن الحديث عما نسميه حديثاً بـ التنغيم، الذي جعل الأستاذ مجاهد "ابن جني" مساهماً فيه، موجود عند غير ابن جني، ولا سيما لدى سيبويه ولدى الفلاسفة<sup>(1)</sup>، كما سلاحظ في (2-5)، لذلك يمكن القول: إن ظاهرة التنغيم قد شغلت في علم اللسانيات حيزاً دراسياً مستقلاً، وأفردت لها أبحاث خاصة بها، ولم تُكتشف أو تتجزأ فجأة، مع الإشارة إلى أن الفضل في ذلك يرجع إلى تلك الإرهاصات البحثية التي نجدها عند الأقدمين من علماء العربية.

ومن الدارسين الذين رأوا أن التراث قد تناول التنغيم الدكتور رضوان القضماني الذي استشهد بمقبوس من ابن سينا في كتابه الشفاء<sup>(2)</sup>، والدكتور عبد السلام المسدي، وإن كان يرى أن التنغيم لم يحظَ من أجداننا بالبحث المستفيض<sup>(3)</sup>. وإلى مثل ذلك ذهب الدكتور سيد بحرأوي<sup>(4)</sup> والأستاذ المرحوم سعيد الأفغاني<sup>(5)</sup>، والدكتور غازي طليمات<sup>(6)</sup> والدكتور أحمد قدور<sup>(7)</sup>...

وسندرس في هذا الفصل التنغيم في التراث من أجل الوقوف على تناول أجداننا العرب هذا الجانب، متوخين من وراء ذلك معرفة كيفية تناولهم له، ومعرفة المصطلحات التي استخدموها في هذا الجانب، ومعرفة ما إذا كان علماؤنا قد ربطوا بين هذا الجانب وبين الدلالة.

### 3: التنغيم لدى علماء التجويد:

#### 3-1: إطلاك التنغيم لدى علماء التجويد:

إن من أقدم النصوص التي وجدتها تدرج في سياق تجويد القرآن الذي يندرج ضمن ما نسميه تنغيم الجملة، ذاك النص الموجود في كتاب "الزينة" لأبي حاتم الرازي (322هـ) حيث يحلل اللفظة (أمين) إذ يقول: "قال قوم من أهل اللغة هو مقصور. وإنما أدخلوا فيه المدة بدلاً من ياء النداء كأنهم أرادوا (يامين)... فأما الذين قالوا مطولة فكأنه معنى النداء يا أمين على مخرج من يقول: يا فلان، يا رجل، ثم يحذفون الياء: أفلان، أزيد. وقد قالوا في الدعاء: أرب، يريدون يا رب. وحكى بعضهم عن فصحاء العرب: أخبيت، يريدون يا خبيت. وقال آخرون: إنما مدت الألف ليطول بها الصوت

(1) أنظر الأسبوع الأدبي، العدد (678) تاريخ 1999/10/2.

(2) أنظر: د. رضوان القضماني: مدخل إلى اللسانيات منشورات جامعة البعث 1988: 108.

(3) أنظر: د. عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس/ 1981: 266.

(4) أنظر: د. سيد بحرأوي: الإيقاع في شعر السياب: نواره للترجمة، القاهرة 1996: 26.

(5) أنظر: سعيد الأفغاني: في أصول النحو، مطبوعات جامعة البعث 1993: 93-94.

(6) أنظر: د. غازي مختار طليمات: في علم اللغة، دار طلاس، دمشق، ط1، 1997، ص155.

(7) أنظر: د. أحمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص121، دار الفكر، دمشق، ط1، 1996.

كما قالوا: (أوه) مقصورة الألف ثم قالوا: (آوه) يريدون تطويل الصوت بالشكاية<sup>(1)</sup>.

يرى أبو حاتم، إذن، أن تطويل الصوت -أي مدته- يدل على معنى النداء وعلى معنى الشكاية، فربط مد الصوت بالمعنى. وهذا أمر لا يمكن إدراكه إلا بالكلام المنطوق ويقصر الكلام المكتوب عن نقله وهذا ينقلنا إلى الحديث عن أهمية المشافهة في نقل التنغيم، فقد كان للمسلمين في التلقي الشفهي مناهج دقيقة، إذ كانوا يرون أن النقل من الأفواه هو النقل السليم الذي ينفى كل لبس يعتريه، فابن الجزري في تعريفه للمقرئ يقول إنه "العالم بالقراءات رواها مشافهة، فلو حفظ "التيسير" مثلاً ليس أن يقرأ بما فيه إن لم يشافهه من شوفه به، مسلسل؛ لأن في القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسمع والمشافهة"<sup>(2)</sup>.

وليس بمستغرب أن يحظى القرآن بكل هذه الحظوة والدقة في النقل الشفوي، فالمشافهة هي المنهج الصارم في إحكام التلقي الشفوي للقرآن، وواضح من قول ابن الجزري الآنف الذكر أن من أحكام القرآن ما لا يمكن إحكامه أبداً إلا بالتلقي بالشفهي، فعلامات التقخيم والترقيق، والمد، والقصر، والحذف.. المثبتة كلها في المصحف المكتوب لا تكفي لتعليمه. أما إعطاء الأصوات حقوقها وترتيبها، وزد كل منها إلى مخرجه وأصله، والنطق به على كمال هيئته من غير إسراف ولا تعسف ولا إفراط، ولا تكلف.. فلا يمكن أن نتحقق إلا بوساطة تحويل المصحف المكتوب إلى المصحف بالمشافهة، بل قد يؤدي عدم السماع بالمتعلم خاصة إلى التفريط، فيولد الحروف من الحركات، أو يطنن النونات بالمبالغة، أو يطيل الممدود.. الخ مما يدخل في إطار العيوب والإخلال بالمعنى.

لقد أدرك علماؤنا وجوه المخاطبات والخطاب في القرآن التي لا تخرج عن إطار العادات النطقية السليمة التي تساهم في تعزيز المعنى وإفهامه دون مبالغة، ولا تخرج، بالتالي، عن كونها تلوينات صوتية تدخل ضمن التنغيم السليم للنص القرآني؛ فمن المعلوم أن للقرآن أغراضاً منها: الإعلام، والتنبية، والوعد، والنهي، ووصف الجنة والنار، والرد على الملحدين والكافرين... وليس طبعياً ولا سديداً أن تقرأ موضوعات هذه الأغراض كلها بتنغيم واحد. وقد تحدث الإمام الزركشي (794هـ) في كتابه "البرهان" عن وجوه المخاطبات والخطاب في القرآن، ويذكر أنها تأتي على نحو من أربعين وجهاً<sup>(3)</sup>، وإدراكه لتنوع الأساليب في القرآن هو ما دفعه غير مرة في كتابه المذكور إلى القول: "قمن أراد أن يقرأ القرآن بكمال الترتيل فليقرأه على منازله، فإن كان يقرأ تهديداً لفظ به لفظ

(1) أنظر: أبو حاتم الرازي، كتاب الزينة تح: حسين بن فيض الله الحنطاني، مطبعة الرسالة، القاهرة 1958: 28/2، والمقصود بالشكاية: الشكوى.

(2) أنظر: ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين تح: محمد حبيب الله الشنيطي وأحمد محمد شاكور، مكتبة الفاس بالزهر. القاهرة (1350هـ): 3.

(3) أنظر: الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي: البرهان في علوم القرآن تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، منشورات عيسى البابي الحلبي ط1، 1957: 217/2 وما بعدها.

المتهدّد، وإن كان يقرأ لفظ تعظيم لفظ به على التعظيم<sup>(1)</sup>.

ويرى في موضع آخر أن القارئ المجيد هو الذي تكون تلاوته على معاني الكلام وشهادة وصف المتكلم؛ فالوعد بالتشويق والوعيد بالتخويف والإنذار بالتشديد، فهذا القارئ أحسن الناس صوتاً بالقرآن، وفي مثل هذا قال تعالى: ﴿الذين آتيناهم الكتاب يتلونه حق تلاوته أولئك يؤمنون به﴾ [البقرة 121] (2).

فإذا كان التَّغْيِيمُ الباكي مقبُولاً مثلاً في آياتِ الاستغفارِ والتَّوْبَةِ فلا بدَّ له من أن يَخْتَلِفَ عن تَغْيِيمِ الآيَاتِ الَّتِي تَحْضُرُ عَلَى الْقِتَالِ؛ أي يجب أن يَواظِبَ التَّغْيِيمَ المعنَى ويَظْهَرُهُ، لِيَجْعَلَ المَقْرُوءَ مُسْتَقَرّاً في ذَهْنِ السَّامِعِ وَقَلْبِهِ، فَالَّذِينَ غَيْرَ الشَّدَةِ، وَالْأَمْرَ وَالنَّهْيَ غَيْرَ الدَّعَاءِ وَالِاتِّمَاسِ، وَالْخَبَرَ غَيْرَ الاسْتِفْهَامِ، وَالْوَعْدَ غَيْرَ الْوَعِيدِ.

وهذا ما رآه الإمام الزركشي وأكّده بالآية القرآنية التي أوردها.

ومن أقدم النصوص التي تناولت التنغيم في الدراسات التي أُفريت لتجويد القرآن الكريم، ما دونه أبو العلاء العطار (596هـ) في كتابه "التمهيد في التجويد" حيث يقول: "وأما اللحن الخفي فهو الذي لا يقف على حقيقته إلا نحارير القراء ومشاهير العلماء، وهو على ضربين:

أحدهما لا تعرف كفيته ولا تترك حقيقته إلا بالمشافهة وبالأخذ من أفواه أولي الضبط والديوانية وذلك نحو مقادير المذات، وحدود المعالات والملطفات والمشبعات والمختلصات، والفرق بين النفي والإثبات، والخبر والاستفهام، والإظهار والإدغام، والحذف والإتمام، والروم والإشمام، إلى ما سوى ذلك من الأسرار التي لا تتقيد بالخط، واللطائف التي لا تؤخذ إلا من أهل الإتيان والضبط<sup>(3)</sup>.

فقد جعل العطار مصطلح اللحن الخفي ممّا يُعرف بالمشافهة فقط. كما جعل اللحن الخفي مميّزاً بين المعانسي كالنفي والإثبات والخبر والاستفهام... ثم قرن اللحن بالمنطوق وجعله ممّا لا يتقيد بالكتابة.

وإمعان النظر في هذه النواحي الثلاث يجعلنا ندخل هذا النص في سياق الفهم الدقيق للتشكيل التغييمي.

وكان السمرقندي (محمد بن محمود بن محمد) (780هـ) تالّي العطار أكثر دقّة وتقصيلاً في هذه المسألة، ونجد في كتابه "روح المريد في شرح العقد الفريد في علم التجويد" كلاماً ينمّ عن فهمٍ علميٍّ للتغيم، وذلك عندما يقول: "قال السمرقندي في قصيدته (العقد الفريد):

-إذا (ما) لنفي أو لجحد فصوتها از  
فَعَن وللإستفهام مَكَن وعَدَلَا

(1) نفسه: 450/1.

(2) أنظر المصدر السابق نفسه: 181/2.

(3) التّصّ في الأصل في كتاب التمهيد في التجويد لأبي العلاء المطار (569هـ) وقد اقتبسناه عن كتاب الدراسات الصوتية لدى علماء التجويد للدكتور غانم قدوري الحمد، مطبعة الخلود ببغداد، ط1، 1986: ص567.

-وفي غيرها اخفض صوتها والذي بما  
-كهمزة الاستفهام مَع مَنْ وَأَنْ وَإِنْ  
شبية بمعناه ففَسْنُهُ لتفضُّلاً  
وأفعل تفضيلاً وكيف وهل ولا

قال في الشرح: مثال ذلك: (ما قلتُ)، ويرفع الصوت بـ (ما) يعلم أنها نافية، وإذا خفض الصوت يعلم أنها خبرية، وإذا جعلها بين بين يُعلم أنها استفهامية. وهذه العادة جارية في جميع الكلام وفي جميع الألسن<sup>(1)</sup>.

وهكذا نلاحظ أن السمرقندي جعل خاصة رفع الصوت وخفضه أي (التنغيم) عادة جارية في جميع الألسن، وهذا ينم عن إدراك دقيق لهذه الخاصة.

وجعل أيضاً رفع الصوت وخفضه عاملاً في تغيير المعنى، إذ إن فهم ارتفاع الصوت وانخفاضه على هذه الشاكلة لا يقل أهمية ودقة عن الفهم المعاصر للتنغيم.

وقد أدرك السمرقندي وظيفة هذا الارتفاع والانخفاض (التنغيم) في تمييز المعاني، وقدم مثلاً (أفعل) التفضيل، يقول: "فينبغي أن يفرق بالصوت بين الذي بمعنى التفضيل والذي ليس بمعنى التفضيل"<sup>(2)</sup>.

وكذلك يجعل التنغيم مميّزاً لـ (لا) النافية في اللام المؤكدة للفعل يقول: "والفرق بينهما أنه في نحو (لا انفصام) يكتب بالفتحة، وفي نحو (لا تتبعتم) يكتب بالالف واحدة، ويرفع الصوت على (لا) ويخفض على اللام.

فهذا ما وصل إلينا من الأئمة رواية ودراية ومشافهة وبياناً"<sup>(3)</sup>. وهذا يدل على إدراك السمرقندي الوظيفة النحوية للتنغيم، ويدل جعله التنغيم منقولاً إلى اللاحق من السابق رواية ودراية ومشافهة وبياناً، على إدراك واع لهذا الجانب ولأهميته في الدلالة.

ويذكر الدكتور غانم قدوري الحمد أن المرعشي (محمد بن أبي بكر المعروف بساجقلي زاده 1150هـ) قد استخدم مصطلح النغمة نقلاً عن النسفي<sup>(4)</sup>، وقد دل استخدامه له على فهم التنغيم.

(1) النص في الأصل في كتاب "روح المريد" وهو مخطوط في مكتبة الأوقاف العامة الموصل الرقم 22/20 مخطوطات مدرسة الحبيان اقتبسناه عن كتاب الدكتور غانم قدوري الحمد الدراسات الصوتية (مرجع سابق) ص 567-568.

(2) المصدر السابق نفسه عن الدراسات الصوتية ص 568.

(3) أنظر الحاشية السابقة نفسها، وقد سجل بعض علماء التجويد التأخرين في كتبهم ومنهم حسن بن إسماعيل بن عبد الله المرصلي الدرر كرتلي (1327هـ) نصاً في كتابه خلاصة المعجالة في بيان مراد الرسالة - وهو مخطوط يدل على ما ذكرنا، أورده الدكتور غانم قدوري الحمد في كتابه الدراسات الصوتية (مرجع سابق) ص 569.

(4) أنظر د. غانم قدوري الحمد: الدراسات الصوتية - مرجع سابق - ص 568، والجدير بالذكر أن نص النسفي في كتاب (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) طبعة دار الكتاب العربي، بيروت بلا: 230/2.

2-3: إدراك علماء التجويد الجانب الوظيفي للتعليم:

لاحظنا في الصفحات السابقة إدراك الزركشي الجانب الوظيفي لتتعيم النص القرآني حين ربط بين الترتيل الذي يعطي للنص القرآني حقه من التتعيم ومعاني ذلك النص. وكذلك رأى ابن الجزري أنّ التلقي الشفوي هو الأساس لضبط معاني القرآن، لذلك ربط بين المد والمعنى، يقول عن السبب المعنوي للمد: "وأما السبب المعنوي فهو قصد المبالغة في النفي وهو سبب قوي مقصور عند العرب وإن كان أضعف من السبب اللفظي عند القراء ومنه مدّ التعظيم في نحو (لا إله إلا الله، لا إله إلا هو، لا إله إلا أنت) وقد ورد هذا عن أصحاب القصر في المنفصل لهذا المعنى. نصّ على ذلك أبو معشر الطبري وأبو القاسم الهذلي وابن مهران والجاجاني وغيرهم، وقرأت به من طريقهم واختاره، ويقال له أيضاً مدّ المبالغة، قال ابن مهران في كتاب المذات له إنما سُمي مدّ المبالغة في نفي الإلهية سوى الله سبحانه قال وهذا معروف عند العرب لأنها تمّد عند الدعاء وعند الاستغاثة وعند المبالغة في نفي شيء ويمدون ما لا أصل له بهذه العلة. قال والذي له أصل أولى وأحرى (قلت) يشير إلى كونه اجتمع سببان وهما المبالغة ووجود الهمزة، كما سيأتي، والذي قاله في ذلك جيد ظاهر وقد استحَب العلماء المحققون مدّ الصوت بلا إله إلا الله إشعاراً بما ذكرنا وبغيره... وقد ورد مدّ المبالغة للنفي في (لا) التي للتبرئة في نحو (لا ريب فيه، لا مردّ له، لا جرم...) (1).

إذن، فابن الجزري يجعل المد، وهو زيادة المط في حَرْف المد على المد الطبيعي<sup>(2)</sup>، ذا وظيفة في المعنى. هذا من ناحية، وجعل هذا المد الصوتي من العادات المعروفة لدى العرب، وأكد استخدام العرب له، ومثل لذلك بالدعاء والاستغاثة، وعند المبالغة في النفي...

### 3-3: الوقف والتنظيم:

إن موضوع الوقف في القرآن الكريم، من الموضوعات الهامة والأثيرة لدى علماء الدراسات القرآنية. ومن أقدم الكتب التي وصلت إلينا وأفردت لهذا الموضوع، وسلمت من قبضة الضياع كتاب "إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل" لأبي بكر الأنباري النحوي (328هـ) وكتاب "القطع والانتاف" لأبي جعفر النحاس عسري أبي بكر الأنباري، يليهما كتاب "المكتفي في الوقف والابتداء" لمصنفه أبي عمرو الداني، وتغلب على هذا الكتاب صيغة جمع مذاهب الأئمة على ما ذكر المصنف نفسه في مقدمة الكتاب<sup>(3)</sup>، ومن كتب المتأخرين الهامة التي جمعت وحللت كثيراً من آراء من سبقها في موضوع الوقف كتاب ابن الجزري: "النشر في القراءات العشر".

لقد أفرد كتاب ابن الأنباري المشار إليه آنفاً لموضوع الوقف في كتاب الله إلا أنه لم يعرض لنا تعريفاً أو تقديماً حول مفهوم الوقف، ولكننا نلاحظ من خلال استعراض الكتاب ربطه بقضايا كثيرة

(<sup>1</sup>) أنظر: ابن الجزري: النشر (مع علي محمد الضباع) - مصدر سابق: 344/1-345.

(2) المصدر السابق نفسه: 313/1.

(3) انظر: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري النحوي، إيضاح الوصف والابتداء في كتاب الله عز وجل (تح: محي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1971: 6/1).

حيث يتحدث مثلاً عن الوقف وعلاقته بالمعنى وبالفهم، يقول: "ومن تمام معرفة إعراب القرآن ومعانيه وغريبه معرفة الوقف والابتداء". ويؤكد هذا المعنى في باب ذكر ما لا يتم الوقف عليه، يقول: "واعلم أنه لا يتم الوقف على المضاف دون ما أضيف إليه، ولا على المنعوت دون النعت..."<sup>(1)</sup>.

وتأتي أهمية الوقف في أداء العبارة القرآنية من كونه "يوضح كيف وأين يجب أن ينتهي القارئ لأي القرآن الكريم بما يتفق مع وجوه التفسير واستقامة المعنى وصحة اللغة وما تقتضيه علومها من نحو وصرف ولغة، حتى يستتم القارئ الغرض كله من قراءته، فلا يخرج على وجه مناسب من التفسير والمعنى من جهة، ولا يخالف وجوه اللغة وسبل أدائها التي تعين على أداء ذلك التفسير والمعنى، وبهذا يتحقق الغرض الذي من أجله يقرأ القرآن ألا وهو الفهم والإدراك، فإذا ما استطاع القارئ أن يفعل ذلك وتمكن من مراعاته في وقفه عند نهاية العبارة فإنه لا شك سوف يبدأ العبارة على النحو الذي توفر له في وقفه، فهو لا يبدأ إلا من حيث يتم به المعنى من جهة وبما لا يباين اللغة وعلومها من جهة أخرى وهو ما حرصت عليه العرب في أداء عبارتها واهتمت له في كلامها شعره ونثره"<sup>(2)</sup>.

وقد ربط ابن الجزري في كتابه (النشر) بين الوقف والمعنى، يقول: "لمّا لم يمكن القارئ السورة أو القصّة في نفس واحد وجب اختيار وقف للتنفس والاستراحة، وتحتّم أن لا يكون ذلك مما يخل بالمعنى ولا يخل بالفهم إذ بذلك يحصل الإعجاز ويحصل القصد، ولذلك حضّ الأئمة على تعلمه ومعرفته..."<sup>(3)</sup> ويحدد ابن الجزري طبيعة الوقف بأنه "عبارة عن قطع الصوت عن الكلمة زمناً ينتفس فيه عادة بنية استئناف القراءة"<sup>(4)</sup>.

نلاحظ أن ابن الجزري جعل الوقف من أجل الاستراحة للقارئ، وربط هذا الوقف بالمعنى، إذ لا يجوز الوقف على ما يخل بالمعنى به. وربط الوقف الصحيح بالإعجاز. كما رأى ابن الجزري أن الوقف ظاهرة أدائية تتعلق بالقراءة وترتبط بالمعنى، وأن الإخلال به يؤدي إلى تحريف المعنى عن مواضعه<sup>(5)</sup>.

إن إدراك هؤلاء العلماء لارتباط الوقف بالمعنى يندرج ضمن العلاقة بين التنغيم والجملة، وقد أدرك هذه العلاقة بدقة ابن الجزري عندما تحدّث عن أنواع الوقف الذي يحدد نمط الجملة ومن ثم معناها وتنغيمها، عندما تحدّث عن أنواع الوقف بقوله: "إن الوقف ينقسم إلى اختياري واضطراري.

(1) المصدر السابق نفسه: 116/1 وانظر 108/1.

(2) أنظر المصدر السابق نفسه: 22-21/1.

(3) أنظر: ابن الجزري: النشر (أشرف على تصحيحه علي محمد الضباع): 225-224/1.

(4) المصدر السابق نفسه: 240/1. وقد ورد تعريف للوقف في قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، تأليف: د. إميل يعقوب ورفاقه،

دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 1، انظر ص 406.

(5) أنظر تفصيل ذلك في النشر - مصدر سابق: 231-230/1.



لأنه إما أن يتم أو لا، فإن تم كان اختيارياً، وإن لم يتم كان الوقف عليه اضطرارياً<sup>(1)</sup>.

ثم يعرض ابن الجزري لأنواع الوقف الاختياري، ويتبع ذلك بتحليل نماذج من القرآن الكريم لأنواع الوقف<sup>(2)</sup>، وهو تحليل ينم عن إدراك دقيق لأهمية الوقف، يقول: "وليس كل ما يتعسقه بعض العربيين أو يتكلفه بعض القراء أو يتأوله بعض أهل الأهواء مما يقتضي وقفاً أو ابتداء ينبغي أن يعتمد الوقف عليه، بل ينبغي تحرّي المعنى الاتمّ والوقف الأوجه وذلك نحو الوقف على (وارحمنا أنت) والابتداء (مولانا فانصرنا) على معنى النداء، ونحو (ثم جاؤوك يحلفون) ثم الابتداء (يا الله إن أردنا) ونحو (وإذ قال لقمان لابنه وهو يعظه يا بني لا تشرك) ثم الابتداء (يا الله إن الشرك.. على معنى القسم..."<sup>(3)</sup>.

نلاحظ إدراك ابن الجزري، بالاعتماد على دلالة تنغيم الجملة، أن الوقف يغير معنى الجملة أو العبارة، فينقلها من معنى إلى معنى آخر. مما يجعلها تحمل معنى النداء أو معنى القسم، كما لاحظنا في المقبوس السابق، كذلك نلاحظ أن الوقف وتنغيم الجملة هو الذي جعل ابن الجزري يرى أن (مولانا) تحمل معنى النداء، ولا دليل على هذا المعنى غير ذلك؛ ولتوضيح مثال ابن الجزري يمكن أن ننظره على النحو الآتي:

تقول الآية: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ. وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾/ البقرة: 286/.

آ-الوقف الأول حسب فهم ابن الجزري وأثر التنعيم:

"وارحمنا أنت	//	مولانا فاتصرنا على القوم الكافرين"
الكلام/تحديدي/ أي لرحمنا أنت دون غيرك	وقف	منادى /بلا أداة/ إذن، إدراك ابن الجزري لهذا النداء الذي تسبب الوقف به عائد إلى إدراك صوتي تنغمي، إذ لا دليل على النداء غيره. والخطاب هنا من المؤمن إلى ربه بواسطة الجملة الإنشائية (مولانا).

نلاحظ، هنا أنّ الوقف كان وسيلةً في تحميل الجملة معنى النداء، أما المعنى المغاير فسنلاحظه في تحليل الوقف الثاني.

ب-الوقف الثاني حسب فهم ابن الجزري وأثر التنعيم:

(<sup>1</sup>) انظر: ابن الجزري: النشر - مصدر سابق: 225/1-226.

(<sup>2</sup>) انظر: ابن الجزري، النشر - مصدر سابق: 226/1 وما بعدها.

(3) المصدر السابق نفسه: 231/1.

نلاحظ هنا الاختلاف في المعنى الذي سببه تغير الوقف، وبالتالي تغير تنعيم الجملة وفقاً لذلك، ونلاحظ إدراك ابن الجزري لمعاني الجملة التي تغيرت بناءً على ذلك.

### 3-4: المصطلحات الوظيفية لدى علماء التجويد:

\*مصطلح التجسيم: هو التغليب والتفخيم والتحسين<sup>(2)</sup>.

\*مصطلح الترتيل: هو مرتبة من مراتب الأداء، وهو ترتيب الحروف على حَقِّها في التلاوة<sup>(4)</sup>.

\* مصطلح التطريب: هو الترنم بأداء القرآن والتغم به<sup>(١)</sup>.

(2) أنظر محمد مكي نصر: نهاية القول المفيد في علم التجويد، بعناية محمد الضباع، مطبعة البابي الحلبي، مصر (1349هـ): ص: 93.

.93

(<sup>3</sup>) أنظر: محمد بن الجزري: التمهيد في علم التوحيد، تح: غانم قدوري الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1986: ص 59.  
(<sup>4</sup>) المصدر السابق نفسه ص 60.

\*مصطلح التفخيم: هو امتلاء الفم بصدى الحرف المنطوق مفخماً، وهو بعكس الترفيق، وبمدلول التغليظ والتجسيم نفسه، إلا أنه مختص بالراء<sup>(2)</sup>.

\* مصطلح مد التعظيم: ويكون في مد ألف (لا) في كلمة التوحيد، وهو ضرب من ضروب المبالغة<sup>(3)</sup>.

\*مصطلح مد التبرئة: مد الألف في (لا) التبرئة، وهو ضرب من ضروب المبالغة<sup>(4)</sup>.

\*مصطلح المبالغة: يقصد من مدّ الصوت بحروف المد، المبالغة في النفي، وهو نوعان: مد التعظيم، ومد التبرئة<sup>(5)</sup>.

\*مصطلح الوقف: وهو قطع الصوت على الكلمة زمنًا يتنفس فيه عادةً بنية استئناف القراءة إما بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله لا بنية الإعراض<sup>(6)</sup>.

\*مصطلح الوقف التام: هو الذي قد انفصل مما بعده لفظاً ومعنى<sup>(7)</sup>.

\*مصطلح وقف التعسف: ما يتولّد عنه التحريف<sup>(8)</sup>.

\*مصطلح وقف قبّيح: وهو الذي لا يجوز الوقف عليه إذا غيّر المعنى أو نقضه<sup>(9)</sup>.

\*مصطلح الوقف الممنوع: ما يعطي معنى يفيد الكفر من وجهة نظر الشريعة<sup>(10)</sup>.

#### 4: التنعيم لدى النجاة:

قد أدرك ابن جنّي مفهوم التنغيم بمعناه المعاصر، على الرغم من أنه لم يذكر كلمة النبر، وهذا ما نفهمه من قوله لدى كلامه على حذف الصفة: "وقد حُذِفَت الصفة ودلّت الحال عليها".

وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل. وكان هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها. وذلك أنك تحسن في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك، وأنت تحسن هذا من نفسك إذا تأملت. وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فنقول: كان والله رجلاً فتزيد في قوة

(1) نفسه: ص 56.

(2) أنظر: محمد مكي، نصير: حماية القول المفيد - مصدر سابق: -: 93.

(3) المصدر السابق نفسه: 131.

(4) نفسه: 131.

(5) نفسه: 131.

(6) أنظر: ابن الجزري التميمي في علم التجويد، مصدر سابق: 179 وانظر المكثي في الوقف والابتداء لأبي عمرو الداني، نج: عبد

الرحمن مرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1، 1984: 140.

(7) انظر ابن الجزري: التمهيد مصدر سابق: - 179 وأبو عمر الداني: المكتفي - مصدر سابق: 140.

(8) أنظر محمد مكى نصر: *نهایة القول المفید* - مصدر سابق - : 172.

(9) المصدر السابق: التمهيد: 187، والمصدر السابق المكتفى: ص 148.

(10) أنظر أبو عمرو الداني: المحكم في نطق المصاحف، تح: د. عزة حسن، دار الفكر - دمشق، ط2، 1986: 18.



من الصفات النطقية لا يمكن تقييدها بالكتابة، وقد يكون هذا ما دفع ابن جنّي، مع ما عرف عنه من دقّة في الملاحظة، إلى الحديث عن إدراك سياق الحال وأهميته وأهمية رؤية وجه العربي وجملته ماله حين يتكلّم، إذ إنّ رواية كلامه مجرداً عن ذلك قد يذهب علينا من مقصوده الشيء الكثير. يقول ابن جنّي: "قلت شعري إذا شاهد أبو عمرو وابن أبي اسحاق، ويونس وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، وأبو الحسن، وأبو زيد، وخلف الأحمر، والأصمعي، ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين، وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها، وتقصد له من أغراضها، ألا تستفيد بتلك المشاهدة، وذلك الحضور ما لا يؤديه الحكايات، ولا تضبطه الروايات، فتضطرّ إلى قصود العرب، وغوامض ما في أنفسهم، حتّى لو حلف منهم حالف علي غرض دلّته عليه إشارة، لا عبارة، لكان عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقاً فيه، غير متهم الرأي والنحيظة والعقل. فهذا حديث ما غاب عنا فلم يُنقل إلينا، وكأنّه حاضر معنا، مناج لنا" (1).

يؤكد ابن جنّي دلالة حال المتكلّم، كما نرى، ودلالة الصوت في إيضاح الدلالة، وهو من هو في الدقّة والملاحظة، وقد علّق الأستاذ سعيد الأفغاني -رحمه الله- على قول ابن جنّي هذا بقوله: "ونحن نعرف بركة هذا الغوص في كثير من النصوص التي يختلف فيها العلماء لورودها مجردة من الإشارة إلى لهجة المتكلّم أو حاله. ترد الجملة عند العرب فيجعلها بعضهم تقريراً وبعضهم استفهاماً خذفت أداته، وبعضهم استفهاماً أريد به الإنكار والتهكم... الخ ولو ورد مع النص حال المتكلّم لا نقطع الخلاف" (2).

ومن أقوال ابن جنّي الكثيرة التي تدرج في سياق الفهم الواضح للتنعيم، وإن لم يذكر هذا المصطلح، قوله في باب "نقض الأوضاع إذا ضامها طارئ عليها": "من ذلك لفظ الاستفهام، إذا ضامته معنى التعجب استحال خبراً، وذلك قولك: مررت برجل أي رجل. فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل، ولست مستفهماً. وكذلك مررت برجل أيماً رجل؛ لأن ما زائدة... (3) ثم يقول متابعا: "ومن ذلك لفظ الواجب، إذا لحقته همزة التقرير عاد نفيًا، وإذا لحقت لفظ النفي عاد إيجاباً. وذلك كقول الله سبحانه: ﴿أأنت قلت للناس﴾ / المائدة 16 / أي ما قلت لهم، وقوله ﴿الله أذن لكم﴾ / يونس 59 / أي لم يأذن لكم. وأما دخولها على النفي فكقوله -عز وجل- ﴿ألسنت بربكم﴾ / الأعراف 172 / أي أنا كذلك... (4).

نلاحظ أنه لا وسيلة، عند تضام الاستفهام مع التعجب واستحالته إلى الخبر سوى الوسيلة التنعيمية، التي تحول المعاني، ذات اللفظ الواحد، من معنى إلى آخر. والحقيقة أنّ هذا الأسلوب، أي تحول الدلالة للفظ للواحد إلى معانٍ عدة، هو من الأساليب المعروفة والشائعة في العربية، قديماً

(1) أنظر المصدر السابق: 248/1.

(2) أنظر: سعيد الأفغاني، في أصول النحو، منشورات جامعة البعث 1991: ص 93-94، وقد عرض الأستاذ الأفغاني أمثلة على ذلك في حاشية ص 94.

(3) أنظر: ابن جنّي، الخصائص -مصدر سابق-: 269/3.

(4) أنظر: ابن جنّي، الخصائص -مصدر سابق-: 269/3.

لقد نقل التنعيم الجملة من معنى الاستفهام إلى معنى النفي. وهو ما نستخدمه كثيراً في لغتنا المعاصرة فنقول مثلاً: كيف تعادي أباك؟! بلفظ الاستفهام ونحن نريد التعجب والإنكار، وهو ما يوديه تنعيم الجملة.

ومن المصطلحات التي استخدمها النحاة في ثانيا حديثهم عن بعض القضايا النحوية التي تتدرج في سياق التثني، مصطلح التثني ومد الصوت والتطريب ولا سيما عند سيبويه وابن يعيش، يقول سيبويه في كتابه: "اعلم أن المندوب مدعو ولكنه متجّع عليه، فإن شئت ألحقته في آخر الاسم الألف لأن الندبة، كأنهم يترنمون فيها"<sup>(1)</sup> وإلى ما يقارب ذلك يذهب ابن يعيش في شرح المفصل إذ يقول: "اعلم أن المندوب مدعو، ولذلك ذكر مع فصول النداء لكنه على سبيل التجع فأنت تدعوه وإن كنت تعلم أنه لا يستجيب كما تدعو المستغاث به وإن كان بحيث لا يسمع كأنه تبعه حاضراً وأكثر ما يقع في كلام النساء لضعف احتمالهن وقلة صبرهن، ولما كان مدعواً بحيث لا يسمع أتوا في أوله (بيا أو وا) لمد الصوت ولما كان يسلك في الندبة والنوح مذهب التطريب زادوا الألف آخرًا للترنم"<sup>(2)</sup>.

وواضح من هذه المقبوسات أن استخدامهم مصطلحات (تطريب، مد الصوت، الترنم) ينطوي على دلالة تنغيمية وذلك لأن "الندبة نداء موجه للمتفجع عليه أو من المتوجع منه والغرض منها الإعلام بعظمة المندوب وإظهار أهميته أو شدته أو العجز عن احتمال ما به"<sup>(4)</sup>.

<sup>(1)</sup> انظر سبيونه: الكتاب، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت لبنان، ط2، 1998: 375/1.

(<sup>2</sup>) أنظر: ابن بعيش: شرح الفصل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتحفي، القاهرة: 13/2.

(3) انظر المصدر السابق نفسه: 120/2.

(4) أنظر: عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف مصر، ط3، بلا: 89/4.

(5) أنظر: خالد الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح، 86/2.

والقرينة لا تخرج عن إطار الصورة التثغيمية للعبارة التي تؤكد أن المراد بها الكلام التعجبي وليس أمراً آخر غيره.

هذه الأقوال لعلماء العربية، وأمثالها كثير، تجعلنا نستخلص منها أن التنعيم في فكر اللغويين حقيقةً نطقية في كلامهم، وإن لم يجعلوا له قواعد محددة، كما فعلوا في القضايا النحوية الأخرى.

4-2: مؤشرات فهم التنغيم، وظيفياً، لدى النحاة:

يتوقف فهم المعنى في حالات كثيرة على الطريقة الصوتية (التغيم) ومن هنا تبرز أهمية دراسة اللغة المنطوقة والنحو التقليدي لم يميز بين (اللغة المكتوبة) و (اللغة المنطوقة) على حين أن لكل منهما نظاماً خاصاً قد يختلف اختلافاً كبيراً عن صاحبه، بل إن هذا النحو ركز اهتمامه على اللغة المكتوبة/.. وقد ترتب على ذلك أولاً أنه قدم قواعد اللغة على أساس معياري وعلى أساس جمالي تقییمی، فهذا استعمال (عالٍ) وذاك (متوسط) وثالث (قبيح) وهكذا نتج عنه ذلك تقدم تفسيرات غير صحيحة لنصوص "موضوعة" لتلائم قواعده، ومن ثم الحكم على ذلك الاستعمال بأنه شاذ أو استثنائي أو غير نحوي<sup>(1)</sup>.

لكن هذا الحكم ليس مطلقاً إذ إننا لا نعدم في تراثنا النحوي بعض الإشارات التي تدل على إدراك هذا الجانب وإن لم يوثق قواعدياً، ولعل فيما يرويه السيوطي دليلاً واضحاً على أن التغميم حقيقة صوتية نطقية في تأويل المعنى إذ يقول: "حدثنا المرزباني عن إبراهيم بن إسماعيل الكاتب قال: سأل اليزيدي الكسائي بحضرة الرشيد فقال: انظر أفي هذا الشعر عيب؟"

وَأُنْشِدْ:

لا يكون العيرُ مهرًا      لا يكون المهرُ مهرُ

فقال الكسائي قد أقوى الشاعر، فقال له اليزيدي، انظر فيه. فقال: أقوى لا بد أن ينصب المير الثاني على أنه خير كان، فضرب اليزيدي بقلنسوته الأرض وقال: أنا أبو محمد.. الشعر صواب إنما ابتداء فقال: المهر مهر<sup>(2)</sup>.

لقد رأى الكسائي إقواءً وارداً في رفع كلمة (مهر) والصواب نصبها باعتبارها خبراً لكان في رايه. ولم يفتن الكسائي لما رآه اليزيدي الذي استخدم شيئاً جديداً في تفسير البيت وهو الوقف أو قل التغميم الذي جعل جملة (لا يكون) - التي ضغط عليها حين النطق وأخذت مطاً صوتياً لم يعهد لها بعيداً عن هذا السياق - لا صلة بينها وبين ما بعدها فهي تؤكد لما قبلها من حديث<sup>(3)</sup>.

(1) انظر: ذ. عبده الرحمن، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة، بيروت 1979: 47.

(2) انظر السيوطي، الأشباه والنظائر، تح: إبراهيم محمد عبد الله منشورات مجمع اللغة العربية 1986/3.245.

(3) انظر: أحمد كشك، ومن وظائف الصوت اللغوي، محاول لفهم صرفي ونحوي ودلالي: 61. وأرى أن اليزيدي تقصد أن يوقع الكسائي بالخطأ فقرأ البيت للكسائي بنغمة توحى أن به لحناً، وعندما أزل هو معنى البيت قرأ البيت بتنغيمه الصحيح بوقف عند جملة (لا يكون)، والابتداء بجملة (المهر مهر)؛ وذلك من باب المنافسة بينه وبين الكسائي.





الشاهد. القرآني الثاني الذي عرضه الفراء. فهذا يدل على إحساس الفراء بهذه الظاهرة في تقديم معنى الاستفهام، وإن لم يسمها باسمها. والفراء كما هو معروف من النحاة المتقدمين الذين اعتمدوا اللغة المنطوقة (السماع) في تسجيل الظاهرة اللغوية.

#### 3-4: مطلق الحركات لدى ابن جني:

يرى ابن جني في المطلق ظاهرة صوتية دلالية خاصة بالحركات القصيرة والطويلة، وتمثل الحركات (الألف + الواو + الياء) للدلالة على الندبة يقول ابن جني: "والمعنى الجامع بين التذكّر والندبة قوة الحاجة إلى إطالة الصوت في الموضعين"<sup>(1)</sup>. ويقول أيضاً "ويدل على أن العرب لما أرادت مطلقاً للندبة وإطالة الصوت بهن في الوقف، وعلمت أن السكون عليهن ينتقصهن، ولا يفي بهن أتبعتهن الهاء في الوقف توفية لهن. وتطاولاً إلى إطالتهن، وذلك قولك: وازيداه، واجعفراه، ولا بد من الهاء في الوقف، فإن وصلت أسقطتها، وقام التابع غيرها في إطالة الصوت مقامها، وذلك قولك: وازيداه، واعمره..."<sup>(2)</sup>.

وكذلك تمثل الحركات للإنكار، فقد ذكر ابن جني مدة الإنكار بقوله: "تحو قولك في جواب من قال: رأيت بكراً: أبكرينه! وفي جاءني محمد: أمحمثنيه، وفي مررت على قاسم: أقاسمنيه! وذلك أنك ألحقت مدة الإنكار، وهي لا محالة ساكنة، فوافقت التتوين ساكناً، فكسر لالتقاء الساكنين فوجب أن تكون المدة ياءً لتتبع الكسرة"<sup>(3)</sup>.

ويوضح ابن جني الدلالة من المد الإنكاري حين يتحدث عن هذه المدة ألف هي أم ماذا؟ يقول: "إن أخلق الأحوال بها أن تكون ألفاً من موضعين: أحدهما: أن الإنكار مضاه للندبة. وذلك أنه موضع أريد فيه معنى الإنكار والتعجب، فمطل الصوت به وجعل ذلك أمارة لتناكره، كما جاءت مدة الندبة إظهاراً للتعجب، وإيداناً بتناكر الخطب الفاجع، والحدث الواقع.

فكما أن مدة الندبة ألف، فكذلك ينبغي أن تكون مدة الإنكار ألفاً. والآخر أن الغرض في الموضعين جميعاً إنما هو مطلق الصوت، ومده وتراخيه، والإبعاد فيه لمعنى الحادث هناك، وإذا كان الأمر كذلك فالألف أحق به دون أختيها؛ لأنها أمدهن صوتاً... فأما مجيئها تارة واواً، وأخرى ياءً فتان لحالهما، وعن ضرورة دعت إلى ذلك؛ لوقوع الضمة والكسرة قبلها. ولولا ذلك لما كانت ألفاً أبداً"<sup>(4)</sup>.

نلاحظ ربط ابن جني بين مطلق الصوت وبين دلالاته على الندبة إظهاراً للتعجب في حروف المد.

(1) أنظر: ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، 129/3.

(2) أنظر: ابن جني، الخصائص، مصدر سابق، 129/3. وانظر: سر صناعة الإعراب، نخ: د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط 1، 1985، 72/1-73 وما بعدها، حيث فصل القول في هذه الناحية.

(3) المصدر السابق نفسه: 154/3.

(4) المصدر السابق نفسه: 155/3.

4-5: جرس الصوت عند ابن جنيد:

يرى ابن جنيد أن لكل صوت جرساً خاصاً به حسب مخرجه يقول: "اعلم أن الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلاً متصلاً، حتى يعرض له في الحلق والقم والشفيتين مقاطع تنثيه عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً. وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها، وإذا تقطعت لذلك وجدته على ما ذكرته لك؛ ألا ترى أنك تبتدىء الصوت من أقصى حلقك ثم تبلغ به أي المقاطع شئت، فتجد له جرساً ما، فإن انتقلت منه راجعاً عنه، أو متجاوزاً له، ثم قطعت، أحسست عند ذلك صدى غير الصدى الأول وذلك نحو الكاف، فإنك إذا قطعت بها سمعت هناك صدى ما فإن رجعت إلى السقف سمعت غيره، وإن جرت إلى الجيم سمعت غير ذينك الأولين<sup>(1)</sup>."

نلاحظ استخدام ابن جنيد للصفات السمعية في عرضه لخصائص الصوت، بل نرى ذلك أيضاً عند وصفه لأصوات العلة وشكل القم والحلق عند النطق عندما يقول: "والحروف التي اتسعت مخارجها ثلاثة: الألف، ثم الياء، ثم الواو وأوسعها وألينها الألف، إلا أن الصوت الذي يجري في الألف مخالف للصوت الذي يجري في الياء والواو، والصوت الذي يجري في الياء مخالف للصوت الذي يجري في الألف والواو. والعلة في ذلك أنك تجد القم والحلق في ثلاث الأحوال مختلف الأشكال، أما الألف فتجد الحلق والقم معها منفعتين غير معترضين على الصوت بضغط أو حصر، وأما الياء فتجد معها الأضراس سفلاً وعلواً قد اكتفت جنبتي اللسان وضغطته، وتفاج الخنك<sup>(2)</sup> عن ظهر اللسان، فجرى الصوت متصعداً هناك، فلأجل تلك الفجوة ما<sup>(3)</sup> استطال. وأما الواو فتضم لها معظم الشفتين، وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج فيه النفس، ويتصل الصوت. فلما اختلفت أشكال الحلق والقم والشفيتين مع هذه الأحرف الثلاثة اختلف الصدى المنبعث من الصدر، وذلك قولك في الألف "أ" وفي الياء "إي" وفي الواو "أو"<sup>(4)</sup>."

ومن هنا يشبه ابن جنيد الحلق بالآلة الموسيقية (الناي) يقول: "ولأجل ما ذكرنا من اختلاف الأجراس في حروف المعجم باختلاف مقاطعها، التي هي أسباب تباين أصداؤها، ما<sup>(5)</sup> شبه الحلق والقم بالناي، فإن الصوت يخرج فيه مستطيلاً أملس ساذجاً، كما يجري الصوت في الأنف غفلاً بغير صنعة، فإذا وضع الزامر أنامله على حروف الناي المنسوقة، وراوح بين عمله<sup>(6)</sup>، اختلفت

(1) انظر سر صناعة الإعراب: مصدر سابق 6/1.

(2) تفاج: تباعد.

(3) هنا زائدة وترد كذلك كثيراً عند أبي الفتح والحاشيتان (3) و (4) نقلاً عن حسن هندواي محقق سر صناعة الإعراب.

(4) سر صناعة الإعراب: 8/1.

(5) أرى أن (ما) هنا زائدة ولا سيما وأما قد سقطت من إحدى النسخ التي اعتمد عليها المحقق، انظر سر الصناعة 8/1 حاشية (17).

(6) ورد في سر صناعة الإعراب تح مصطفى السقا وزملائه، مصر 1956 ص 20 بدلاً من كلمة (عمله) كلمة (أنامله) وأرى أن الكلام يستقيم مع هذه الكلمة أكثر من كلمة (عمله) التي اعتمدها محقق الطبعة الحديثة د. حسن هندواي.

الأصوات، وسُمع لكل خرق منها صوت لا يشبه صاحبه، فكذلك إذا قُطع الصوت في الحلق والفم باعتماد على جهات مختلفة كان سبب استماعنا هذه الأصوات المختلفة<sup>(1)</sup>.

ولا خلاف بين الباحثين أن صفة الصوت اللغوي أو جرسه كما أراد ابن جني تعتمد على حفر الهواء إلى عضلة الحبال الصوتية وهذا ما أكده ابن جني في المقبوس السابق.

## 5-خاتمة:

هذا استعراضٌ لبعض آراء النحويين وعلماء التجويد لا يدعي صاحبه أنه استقصى فيه كل شيء، وإنما كان هدفه إظهار حقيقة مفادها أن التراث العربي قد أدرك مسألة التنغيم في اللغة، كما أدرك أهميتها؛ لذلك إن أصبت فيما ذهبت إليه قلله الحمد والشكر، وإن أخطأت فحسبي أجر الاجتهاد.



### قائمة المصادر والمراجع:

- \* إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري النحوي، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دمشق، مجمع اللغة العربية 1971.
- \* الإيقاع في شعر السياب، سيد بحراوي، مصر، نورة للترجمة 1996.
- \* الأساس النطقي-الفيزيقي لتلغيم العربية في التفكير الفلسفي، هایل محمد الطالب، دمشق، الأسبوع الأدبي، العدد (678) تاريخ 1999/10/2.
- \* البرهان في علوم القرآن، الإمام بدر الدين الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، دار إحياء الكتب العربية، منشورات البابي الحلبي، ط1، 1957.
- \* التشكيل التلغيمي في المنظومة اللغوية العربية، هایل محمد الطالب، رسالة ماجستير، جامعة البعث (2000).
- \* التشكيل الصوتي في اللغة العربية، سلمان العاني، تر: ياسر الملاح، جَدّة، النادي الأدبي الثقافي، ط1، 1983.
- \* التطور النحوي لغة العربية، براجستراسر، القاهرة، 1929.
- \* التفكير اللساني في الحضارة العربية، عبد السلام المسدي، ليبيا، تونس، الدار العربية للكتاب 1981.
- \* التمهيد في علم التجويد، محمد بن الجزري، تح: غانم قنوري الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1986.
- \* الخصائص، ابن جني، تح: محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر، ط2، بلا.
- \* الدراسات الصوتية لدى علماء التجويد، غانم قنوري الحمد، بغداد، مطبعة الخلود، ط1، 1986.
- \* الدراسات الصوتية لدى علماء التجويد، حسين العبود (رسالة ماجستير) جامعة دمشق 1993.
- \* دراسات في فقه اللغة العربية، محمد الأنطاكي، بيروت، دار الشرق، ط4، بلا.
- \* دراسات في علم اللغة، كمال بشر، دار المعارف، 1969.
- \* الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جني، عبد الكريم مجاهد عبد الرحمن، مجلة عالم الفكر، العدد (26) آذار، السنة الرابعة 1980.

(1) سر صناعة الإعراب 98/1.

